ان الذي زاد روايته من انكر امرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وروى
البخاري في الصحيح على سبيل الاستشهاد والاحتجاج عن بعض اهل البدع الذين لم يدعوا
الى بدعتهم ولم يستميلوا اليها كخالد بن مخلد وعبيد الله بن موسى العبسي وعبد
الرزاق بن همام وعمرو بن دينار وخرج بهذا القيد اعني العدالة ما في سنده من عرف
ضعفه او جهلت عينه او حاله **ضبطه فيه كملا** الجملة الكبرى صفة عدل
والضبط نوعان ضبط صدر وهو ان يثبت على ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره
متى شاء وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه الى ان يؤدي منه
وخرج بقيد الضبط ما في سنده مغفل كثير الخطأ وان عرف بالصدق والعدالة
لعدم ضبطه وفيه بالكامل اي التام الرتبة العليا ليخرج الحسن لذاته لعدم
اشتراك فيه مسمى الضبط فقط لكن يقال يلزم عليه خروجه اذا اعتضد
وصار صحيحا لغيره ويجاب بان التعريف للصحيح لذاته **الى النهاية** اي كله
واحد متصل تام الضبط من اول السند الى ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم
كما عند العراقي او الى ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى الصحابي
او الى من دونه ليشمل الموقوف وغيره كما عند غيره **بلا تعليل** اي بغير علة
فيه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية قادحة وسيأ
تي وخرج بنفي التعليل ما فيه علة قادحة كالمرسل والعلة الظاهرة من باب اولى
وكلاهما راجعة الى ضعف الراوي او عدم الاتصال خرجت بما تقدم **ولا شذ**
وذا اعني بالتحصيل والشاذ لغة المنفرد واصطلاحا ما سيأ
تي وخرج بنفي الشذوذ الشاذ ولم يرد الشاذ الصحيح عند بعضهم لان التعريف
للصحيح المجمع على صحته اصطلاحا ولم يشترط الخطابي الضبط ولا السلامة من
الشذوذ والعلة قال ابو الفضل العراقي ولابد من شرط الضبط لان من

كثر

هامش: متصل بعبارة

هامش: بخ التي هو الرتبة

كثر خطاؤه استحق الترك وان كان عدلا واما السلامة من الشذوذ والعلة
فقال ابن دقيق العيد ان اصل الحديث لا يقبله وفي تحصيل الصحيح وفيه نظر على
مقتضى نظر الفقهاء فان كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على اصول
الفقهاء ثم القسم الثاني الحسن **والحسن** من اخبار الآحاد وهو **المتن الذي وكذا**
المنفرد للصحيح **استوفى** مخرج الضعيف **لا الكمال الضبط بهو خفا**
اي قل وقد اختلفوا في حد الحسن على اقوال اشهرها للخطابي في انه ما
عرف مخرجه واشتهرت رجاله واعترض ابن دقيق العيد بلزوم دخول الصحيح
في حد الحسن لصدقه عليه فلذا وكانه يريد ما لم يبلغ درجة الصحيح ورد
الترمذي بان ابن دقيق العيد لم يعتبر ان الصحيح اخص من الحسن ودخول الخاص
في العام ضروري واخراجه مخل قال العراقي وهو متجه اهـ وقال
شيخ الاسلام الحافظ ابو العباس احمد بن يوسف الحلبي انما يتجه ابن دقيق
العيد مع الخطابي على مذهبه شاهد دون شهرة رجال الصحيح في العدالة والضبط
كما او ما اليه ابن دقيق العيد واما ورد عليه الصحيح والضعيف كما قيل ان الثاني
لابن الجوزي انه ما فيه ضعف قريب محتمل يعني الخبر ورد بعدم ضبطه مما
يتميز به القدر المحتمل من غيره الثالث للترمذي ما ليس في اسناده من
يتهم ولا يكون شاذا وروي من غير وجه واعترض ابن المواق بانه لم يخص
يميزه عن الصحيح لانه كل صحيح عنده حسن ولا عكس ورده ابو الفتح اليعمري
بانه ميزه حيث شرط فيه ان يروى من وجه آخر دون الصحيح واجيب بانه لم يشترط
ذلك العدد في كل حسن بل فيما قال فيه حسن فقط وهو الحسن لغيره دون
ما قال فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب وهو الحسن لذاته
وقد نبه عليه اليعمري نفسه حيث اجاب عما اورد على الترمذي من اشتراط

هامش: من الراوي بعد المزيد او زاده مختلا بزواده

هامش: الحسن

هامش: وهو لا ان ابن دقيق العيد من العموم والخصوص وهو لا يتجه على الجواب مراد الخطابي ما دون شهرة

هامش: ولعله ابن المواق

Copyright © King Saud University